

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5 / 17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7 / 27 م

مدى توافق التقارير الدورية والسنوية للمصارف التجارية الخاصة مع ضوابط الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي

(دراسة استكشافية على إدارات المصارف التجارية الخاصة)

أ. سماح منصور عبد الله صوان

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

Email: s.suwan@uot.edu.ly

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق التقارير الدورية والسنوية للمصارف التجارية الخاصة مع ضوابط الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي من خلال دراسة ميدانية على للمصارف التجارية الخاصة الليبية وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وأوصت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها العمل على إلزام المصارف التجارية بمتطلبات الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ومتابعتها و الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية من خلال الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية والإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية والإفصاح عن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية والمفروضة بحسب معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

الكلمات الدالة: دليل الحوكمة، الإفصاح، مصرف ليبيا المركزي

The extent to which the periodic and annual reports of private commercial banks comply with the disclosure controls according to the Governance Guide issued by the Central Bank of Libya

Samah Mansour Abdullah Suwan

Tripoli University / Faculty of Economics and Political Science

Email: s.suwan@uot.edu.ly

Abstract:

The study aimed to identify the compatibility of periodic and annual reports of private commercial banks with disclosure controls according to the Governance Guide issued by the Central Bank of Libya, and the study used the deductive and inductive approach through a field study on Libyan private commercial banks. Libyan private commercial banks disclose in accordance with the governance guide issued by the Central Bank of Libya, and the study recommended a number of recommendations, the most important of which is working to oblige commercial banks with disclosure requirements in accordance with the governance guide issued by the Central Bank of Libya, and follow-up and commitment to the requirements of disclosure of operational and financial results through the disclosure of Statement of cash flows, disclosure of changes in equity and disclosure of clarifications to the financial statements imposed according to international accounting and auditing standards.

Keywords: Governance Guide, Disclosure, Central Bank of Libya

المقدمة:

أصبح الإفصاح عن المعلومات والبيانات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الطريقة التي تلجأ إليه المنظمات التي تهدف إلى الاستمرار بالدرجة الأولى وعكس صورة إيجابية عن

أدائها لدى الأفراد المتعاملين معها، فالإفصاح والشفافية من الخصائص الرئيسية لأي نموذج من نماذج الحوكمة الجيدة، ومعظم وجهات الرأي بين المستثمرين تسلط الضوء على أهمية الإفصاح والشفافية في أنظمة الحوكمة الجيدة. (الجبلى، 2018)

وتكتسب معايير الإفصاح في التقارير المالية بالمصارف التجارية أهمية خاصة، فرغم قيام المصارف بتزويد السلطات التنظيمية والرقابية بالمعلومات غير أن هذه المعلومات في الغالب تكون سرية أو حساسة، وليست متاحة لجميع المستخدمين، وبالتالي ينبغي أن يكون الإفصاح شاملاً بحيث يسمح بالوفاء باحتياجات المستخدمين في حدود المعقول، فتبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين من الممكن أن يساعد نظام الحوكمة على منع حدوث الأزمات المصرفية، حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على أسهم معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالي، وبهذا الصدد أصدر مصرف ليبيا المركزي مجموعة من الضوابط والمعايير بدليل الحوكمة، التي من شأنها أن تساهم في زيادة الثقة في العمل المصرفي وتحد من المخاطر التي قد تواجه العمل المصرفي.

مشكلة الدراسة:

شهدت العقود الأخيرة تطوير معايير تنظيمية مالية دولية جديدة هي بمثابة معايير مرجعية للنظام المالي والمصرفي في مختلف الدول، وهي تُسهل التعاون بين المراقبين الماليين في مختلف الدول، وتؤمن تكافؤ الأنظمة المالية والمصرفية على الصعيد المحلي والعالمي.

ولقد وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية معايير تنظيمية دولية مهمة نظراً إلى نطاقها وتفصيلها الواسعة ودورها في حث المصارف على زيادة مرونتها في مواجهة تحديات المنافسة وإدارة المخاطر، وكمحاوله جادة من قبل المصارف لمواجهةها ينبغي عليها تحسين الإفصاح المحاسبي وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين في الاستثمارات، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التزامها بالمعايير والقوانين الدولية.

ونتيجة لما ذكر وما شهدته القطاع المصرفي الليبي من تغيرات في الآونة الأخيرة، وصدور دليل حوكمة المصارف، والتهيئة لتطبيق متطلبات بازل، لعل كل هذا شهد معه ولاحقه

تغيير في مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية، لذلك جاءت مشكلة الدراسة لتسجل السؤال الرئيس التالي وهو:

ما مدى توافق التقارير الدورية والسنوية للمصارف التجارية الخاصة الليبية مع ضوابط الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي؟
فرضيات الدراسة:

من خلال المشكلة وما هو مستهدف من دراستها فإن فرضيات الدراسة تتمثل في الفرضية التالية:

لا تتوافق التقارير الدورية والسنوية للمصارف التجارية الخاصة الليبية مع ضوابط الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

أهداف الدراسة:

1- تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافق التقارير الدورية والسنوية للمصارف التجارية الخاصة الليبية مع ضوابط الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.
2- تهدف إلى بيان أهمية تطبيق ضوابط الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ودورها في التأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي والشفافية الكافية في التقارير المالية.

3- دراسة مستوى شفافية العلاقة بين الإفصاح المحاسبي المطبق فعلاً في المصارف التجارية الخاصة، وضوابط الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

4- دراسة مستوى شفافية العلاقة بين الإفصاح المحاسبي المطبق فعلاً في المصارف التجارية الخاصة، وما يتطلبه المساهمون والمتعاملون والجمهور من معلومات عن التقارير المالية للمصرف.

أهمية الدراسة:

انطلاقاً من أهمية القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي ودوره في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية، نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية تطبيق توافق

ضوابط الإفصاح في التقارير الدورية والسنوية للمصارف وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لتحقيق فعالية الأداء للمصارف التجارية خاصة وأن تطبيق جميع الضوابط يرقى بها الى درجة عالية من المنافسة المحلية والعالمية.
منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ومحاولة لاختبار فرضيتها تعتمد الباحثة على ما يلي:
المنهج الاستنباطي: أعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لبناء الإطار النظري للبحث وذلك من خلال استقراء وتحليل ما ورد في الفكر المحاسبي عن طريق مراجعة الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت المتغيرات الخاصة بالدراسة والموضوعات المتعلقة بها بهدف التأصيل النظري لموضوع الدراسة واشتقاق فروض الدراسة.
المنهج الاستقرائي: استخدم الباحث المنهج الاستقرائي عند إجراء الدراسة التطبيقية لاختبار فرضية الدراسة النظرية لتحديد ما إذا كان من الممكن قبول فرضية الدراسة أو رفضها.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصارف التجارية الخاصة الليبية، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في موظفي الفروع الرئيسية للمصارف التجارية الخاصة بمدينة طرابلس.
الدراسات السابقة:

دراسة يوسف وآخرون (2022) بعنوان أثر الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية على دقة و موثوقية التقارير المالية بالمصارف السودانية، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية و موثوقية التقارير المالية بالمصارف السودانية، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية ينتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية، وضرورة شمول التقارير والقوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة للمركز المالي، وأوصت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كلي حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة ومفيدة لمستخدميها. وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية

والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية لكي ينتج قوائم مالية تتسم بالشفافية والوضوح والإفصاح السليم.

دراسة العنزي (2022) بعنوان أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في ظل عصر الرقمنة وبازل III على تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية الكويتية، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وأثر القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الكويتية في ضوء بازل III على تحسين جودة التقارير المالية، والتعرف على واقع جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية الكويتية في ظل القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان، والتعرف على أثر الالتزام بتطبيق بازل III على كل من القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان وجودة التقارير المالية بالبنوك التجارية الكويتية، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج كان أهمها أنه هناك تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء بازل III على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية الكويتية، كما أوصت الدراسة بضرورة توافر رقابة مصرفية بشكل دوري ومستمر، و توفير نظم معلومات محاسبية دقيقة تساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

دراسة مرسي وآخرون (2022) بعنوان تقييم مدى قدرة معايير بازل على تحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية، هدفت الدراسة الى دراسة وتحليل انعكاسات معايير لجنة بازل علي جودة التقارير المالية في ضوء نظرة تحليلية شاملة لإدارة مخاطر الاستثمار المصرفي بين الربحية والمخاطرة، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها وجود دورا محوريا لمقررات بازل في رسم اطار السياسات المالية البنكية، فضلا عن زيادة حجم الاموال المخصصة كاحتياطات، و ضمان مستوى أعلى نسبيا من الافصاح والشفافية عند إعداد القوائم المالية، و زيادة جودة مكونات رأس المال المصرفي، وقدرته على تغطية أغلب المخاطر المصرفية، وزيادة مقدرة البنك على التصدي لحدوث أي أزمات مالية مستقبلا. كما اوصت الدراسة على تشجيع البنوك التجارية على منح الائتمان المدروس، فضلا عن رفع مستوى كفاءة إدارات الائتمان بتلك البنوك، وإيجاد الادوات المالية المبتكرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة.

دراسة خليفة (2018) بعنوان: أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها في المصارف التجارية المصرية، هدفت الدراسة لتحليل ومناقشة أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية بهدف الحد من تلك المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تطبيق قواعد الحوكمة ساهم بشكل كبير في الإفصاح عن المخاطر المصرفية وتحقيق جودة في التقارير المالية مع توفير الملائمة والموثوقية للمعلومات المالية الواردة بها التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف ومن أهم التوصيات العمل على نشر مفهوم الحوكمة المصرفية لدى كافة الأطراف ذات العالقة و تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك تكون تحت اش ارف البنك المركزي وعقد الدورات التدريبية التأهيلية للعاملين في مجال الائتمان المصرفي والعمل على متابعة وتحديث وتطوير التطبيقات السليمة لآليات الحوكمة المصرفية.

أولاً: الاطار النظري للدراسة

أولاً: طبيعة الإفصاح المحاسبي وأنواعه

مفهوم الإفصاح وطبيعته:

عرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة. (سفير، 2010)

وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعنى أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل. (ناجي، 1996)

كما عرف أيضاً على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد. (عبداللطيف، 2014)
أنواع الإفصاح:

يمكن سرد أنواع الإفصاح حسب الهدف على النحو التالي (عبدالرحمن، 2009):

1. **الإفصاح الكامل:** ويعني ان تكون القوائم المالية كاملة أي تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف او استبعاد بعض المعلومات تصبح القوائم المالية مضللة، فإن الإفصاح عن تلك المعلومات يصبح ضروري.
2. **الإفصاح الكافي:** يعني أن يتم تحديد المعلومات الكافية للمستفيد من قبل المشرعين، ويلتزم تطبيقها ويحدد فيها الحد الأدنى من المعلومات.
3. **الإفصاح المثالي:** يعني تحديد مستوى الإفصاح الذي من خلاله يخدم كافة الأطراف بما لا يضر بالوحدة المحاسبية ذاتها، وهذه الفكرة ممتازة من الناحية النظرية، ولكن يصعب أيضاً تطبيقها عملياً.
4. **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض اتخاذ القرارات، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء الى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية.
5. **الإفصاح الوقائي:** ويعني التقارير المالية يجب الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف الى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.
6. **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية.

7. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة المنشأة، ويتطلب هذا المستوى الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات بما يجعل القوائم المالية مفهومة وغير مظلمة. (لايقة، 2007)

أهداف الإفصاح:

يمكن تحديد أهداف الإفصاح المحاسبي وفق الاتجاهين التاليين: (السبيعي، 2022)
الاتجاه التقليدي في الإفصاح: هو الذي يهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة لديه مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية، حماية له من التعامل غير العادل في سوق المال.

الاتجاه المعاصر في الإفصاح: ويهدف الى تقديم معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج الى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين و المحللين في اتخاذ قراراتهم.

العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح: (زيود وآخرون، 2011)

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على الإفصاح يمكن إجمالها على الشكل الآتي:

1- العوامل التي لها علاقة بالبيئة: اذا كانت العوامل البيئية تلعب دوراً مهماً في تطوير المفاهيم والممارسات المحاسبية، واذا كانت هذه العوامل تختلف بين الدول، فمن المتوقع أن المفاهيم والممارسات المحاسبية المطبقة في دول مختلفة ستكون مختلفة أيضاً.

2- العوامل التي لها علاقة بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصة من ناحية مدى توافر الملاءمة والثقة في هذه المعلومات، علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة، وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المتوفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها.

3- العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية: حيث يلعب حجم الوحدة الاقتصادية، وعدد المساهمين، وما إذا كانت الوحدة مسجلة بسوق الأوراق المالية.

4- عوامل أخرى: من أهمها صافي الربح، ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الاشراف والرقابة على المؤسسات.

علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية:

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، حيث يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي نجد أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية، هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، مثل: مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومعدل الفائدة، ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ باعتبارها مدخلاً أيضاً، ولتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤده أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو، وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي، قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار. (خليل، 2003).

انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية: يعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة تشجيعاً على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتُظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي من المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية، وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات الغير شفافة تساهم في سلوك غير أخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المال، والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية، تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحدد المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة، مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها. (حنان، 2003).

هذا وكلما كان السوق المالي يلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن الإفصاح يعد مطلباً ضرورياً؛ حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات، ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة، من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي، يؤدي على حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبته، وبالتالي فإن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ومبادئ الحوكمة، يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

متطلبات الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي:

إن الإفصاح الكامل هو من ركائز الحوكمة السليمة، وتفتقد هذه الحوكمة فعاليتها عند عدم ابلاغ المساهمين وأصحاب المصالح والمتعاملين مع المصرف بالوضع المالي للمصرف ونتائجها وبالمعلومات الكافية حول هيكلية المصرف وأهدافه وسياسته التي من خلالها يمكن الحكم على فعالية مجلس الإدارة والإدارة العليا والتنفيذية.

الباب الأول: متطلبات الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي:
(دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، 2010).

أولاً: الإفصاح للمساهمين:

يجب ان يعد مجلس الإدارة تقريراً سنوياً يعرض على المساهمين للمناقشة في الجمعية العمومية العادية، على ان يشمل هذا التقرير كحد أدنى المعلومات التالية مع الاخذ بالاعتبار المتطلبات المفروضة بموجب التعليمات الأخرى الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي:

- 1- النتائج التشغيلية والمالية.
- 2- الأهداف الاستراتيجية.
- 3- هيكل المساهمات.
- 4- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا.
- 5- الإفصاح عن ممارسات الحوكمة.
- 6- الإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.
- 7- الإفصاح عن الموارد البشرية.

ثانياً: الإفصاح للمتعاملين والجمهور:

يجب على المصرف الإفصاح عن بياناته المالية ووضعيته الإدارية إلى جميع المتعاملين معه، مثل المودعين، والمستثمرين، وسائر الجمهور، بالتالي يجب على المصرف توفير هذه الإفصاحات بشكل إلكتروني على موقع المصرف في شبكة المعلومات الدولية، وبشكل

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

مطبوع في كافة مكاتب وقاعات المصرف المخصصة لاستقبال المتعاملين معه وسائر الجمهور، وفيما يلي أبرز الإفصاحات الواجب على المصرف نشرها:

1- التقارير المالية.

2- المعلومات الإدارية.

ثالثاً: الإفصاح لمصرف ليبيا المركزي:

بالإضافة إلى التقارير الإحصائية الدورية لأغراض المتابعة والرقابة المكتبية التي تتطلبها إدارة الرقابة على المصارف والنقد لدى مصرف ليبيا المركزي، على جميع المصارف تزويد هذه الإدارة بالإفصاحات والتقارير والمعلومات التالية حول الحوكمة:

1- هيكل مجلس الإدارة.

2- هيكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

3- الهيكل الإداري.

4- التغييرات التي قد تحصل خلال السنة على المعلومات المشار إليها أعلاه:

5- نسخة عن كل محضر لاجتماع مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره.

6- نسخة عن التقرير السنوي الذي تقوم بإعداده كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه إلى مجلس الإدارة.

7- نسخة عن كل تقرير سنوي يقدم للمساهمين وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه إليهم.

8- نسخة عن كل تقرير سنوي او معلومات يتم توفيرها للمتعاملين مع المصرف ولسائر الجمهور، وذلك خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ طرح هذه التقارير والمعلومات للجمهور.

رابعاً: الإفصاح لسوق الأوراق المالية:

يجب على المصارف المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية الليبي الإفصاح عن بياناتها المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن السوق.

الباب الثاني: متطلبات أخرى للإفصاح:

وتنقسم المتطلبات وفق هذا التصنيف الى:

1: التزام المساهمين من القطاع العام.

2: التقيد بالالتزامات المقررة قانوناً.

الدراسة الميدانية

أولاً- أداة جمع البيانات

لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

جدول رقم (1) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	نسبة النسخ المسترجعة %
70	63	90

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 90% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثانياً:- ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدمت الباحثة الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2)

جدول رقم(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

ثالثاً: - خصائص مفردات عينة الدراسة:

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص:

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	42	66.7
إدارة	6	9.5
تمويل ومصارف	12	19.0
اقتصاد	3	4.8
المجموع	63	100.0

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن: معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (66.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم تمويل ومصارف ويمثلون نسبة (19%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم إدارة ويمثلون نسبة (9.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن تخصصهم اقتصاد ويمثلون نسبة (%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة %
مدير إدارة	9	14.3
رئيس قسم	9	14.3
موظف	45	71.4
المجموع	63	100.0

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة وظيفتهم الحالية موظف ويمثلون نسبة (71.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن وظيفتهم الحالية

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

رئيس قسم و مدير إدارة ويمثلون نسبة (14.3%) لكل وظيفة من جميع مفردات عينة الدراسة.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ماجستير	3	4.8
البكالوريوس	54	85.7
دبلوم عالي	6	9.5
المجموع	63	100.0

من خلال الجدول (5) يلاحظ أن: معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (85.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (9.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (4.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أرائهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	12	19.0

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

33.3	21	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
33.3	21	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
14.3	9	من 15 سنة فأكثر
100.0	63	المجموع

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن: معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ومن 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (33.3%) لكل فئة من الفئتين من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (19%) من جميع مفردات عينة الدراسة الباقي ممن سنوات خبرتهم من 15 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (14.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم خبرة كبيرة مما يجعلهم يدركون استمارة الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

ثالثاً: - اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

جدول رقم (7) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل أفاء الثبات	معامل الصدق
1	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية	5	0.601	0.775
2	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن هيكل المساهمات	3	0.837	0.915

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5 / 17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7 / 27 م

0.864	0.746	6	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا	3
0.782	0.611	4	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة	4
0.819	0.671	3	مدى قيام تقوم المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة	5
0.787	0.636	3	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن الموارد البشرية	6
0.812	0.660	2	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التقارير المالية	7
0.815	0.664	3	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات الإدارية	8
0.809	0.654	29	جميع المحاور	9

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن: قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور تتراوح بين (0.601 إلى 0.837) ولجميع المحاور (0.654) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.775 إلى 0.915) ولجميع المحاور (0.809) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: اختبار فرضيات للدراسة:

1- مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية: ولإختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بهذه الفرضية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تقوم المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن الميزانية العمومية.	3.81	.800	-5.618	.000
2	تقوم المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن قائمة الدخل.	3.62	.728	-5.166	.000
3	تلتزم المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية.	2.43	.856	-4.430	.000
4	تلتزم المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية.	2.10	.296	-7.550	.000
5	تقوم المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية والمفروضة بحسب معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.	2.05	.215	-7.746	.000
	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية	2.8000	.34641	-4.583	.000

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن: الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات 1، 2، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات. - الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات 3، 4، 5، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (8)، حيث يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-4.583) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.8000) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية. 2- مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن هيكل المساهمات: ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة المتعلقة بهذه الفرضية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9).

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن هيكل المساهمات

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية بمتطلبات عن هيكل المساهمات الرئيسية في المصرف (5% وما فوق).	2.48	.737	-4.621 ^a	.000
2	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن وجود مساهمات رئيسية من أشخاص اعتباريين.	2.29	.705	-5.669 ^a	.000
3	في حالة الإجابة على العبارة السابقة بموافق، هل يتم الإفصاح عن هيكل الملكية في هذه الشركات والمؤسسات؟	2.29	.551	-6.301 ^a	.000
	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن هيكل المساهمات	2.3492	.58177	-8.879	.000

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن: الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات. ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3)

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5 / 17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7 / 27 م

فكانت النتائج كما بالجدول رقم (9)، حيث يلاحظ أن: قيمة إحصائي الاختبار (-) 8.879 بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.3492) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن هيكل المساهمات. 3- مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا: لاختبار معنوية درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة متعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن آلية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.	2.29	.551	-6.301	.000
2	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن المعلومات الشخصية والسيرة الذاتية لأعضاء ومديري الإدارة والإدارة العليا.	2.24	.530	-6.532	.000
3	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن نظام المزايا والمكافآت لأعضاء و مديري مجلس الإدارة	2.10	.296	-7.550	.000

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
	وكيفية الربط بين هذه المكافآت وأداء المصرف.				
4	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن المخصصات والمنافع الأخرى لرئيس مجلس الإدارة.	2.10	.296	-7.550	.000
5	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن المخصصات والمنافع الأخرى لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.	2.05	.215	-7.746	.000
6	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن المخصصات والمنافع الأخرى للمدير العام.	3.62	.728	-5.166	.000
	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا	2.3968	.31314	-15.289	.000

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ أن: الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارة 6، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجة الموافقة على هذه العبارة.

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات 1، 2، 3، 4، 5، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10)، و يلاحظ أن: قيمة إحصائي الاختبار (-15.28) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.3968) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا.

4-مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة: ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بهذه الفرضية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11).

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن سياسات الحوكمة المتبعة لدى المصرف.	2.52	.859	-3.873	.000
2	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن إجراءات الحوكمة متضمناً كيفية تكوين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه واللوائح التنظيمية المتعلقة بعمل المجلس.	2.43	.797	-4.648	.000
3	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن المعايير الأخلاقية التي تحكم عمل المصرف.	2.33	.648	-5.715	.000
4	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن الهيكل التنظيمي للمصرف، والأنشطة الرئيسية التي يقوم بها، والمؤسسات التابعة له، كالأنشطة الرئيسية لهذه المساهمات، ونسبة مساهمة المصرف بها.	2.29	.633	-5.960	.000
	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة	2.3929	.42292	11.395	.000

تم استلام الورقة بتاريخ: 17/ 5/ 2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 27 / 7 / 2023م

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض في درجات الموافقة على هذه العبارات. ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11)، و يلاحظ أن: قيمة إحصائي الاختبار (-11.39) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.3929) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة. 5-مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة: و لاختبار معنوية درجة الموافقة لعبارات الفرضية تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن السياسات المعتمدة في	2.24	.530	-6.532	.000

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5 / 17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7 / 27 م

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	حالة التضارب في المصالح مع الأطراف ذات العلاقة.				
2	تصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن جميع عمليات المصرف مع الأطراف ذات العلاقة.	2.24	.530	-6.532	.000
3	تصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن شروط ومواصفات وقيمة جميع هذه العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.	3.4762	.80035	-4.082	.000
	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة	2.6508	.49161	-5.638	.000

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن: الدلالة المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة 3، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجة الموافقة على هذه العبارة.

- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات 1، 2، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5 / 17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7 / 27 م

ولاختبار الفرضية الفرعية الخامسة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12)، و يلاحظ أن: قيمة إحصائي الاختبار (-5.638) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.6508) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.

6- مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن الموارد البشرية: ولاختبار معنوية درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية عن الموارد البشرية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن آلية تعيين الموظفين.	3.48	.800	-4.082	.000
2	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن برامج تطوير وتدريب الموظفين.	3.52	.800	-4.371	.000
3	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن أي معلومات او السياسات المتعلقة بالموارد البشرية	3.62	.728	-5.166	.000

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	مثل: معدل دوران العاملين، والمنافع المقدمة لهم.				
	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية عن الموارد البشرية	3.5397	.59094	7.249	.000

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات العينة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية السادسة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (13)، و يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (7.249) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5397) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية عن الموارد البشرية.

7- مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التقارير المالية: و لاختبار معنوية درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (14).

-8

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

جدول رقم (14) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التقارير المالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن تقارير المالية السنوية للمصرف.	2.43	.797	-4.648	.000
2	تفصح المصارف عن الإيضاحات والمعلومات المتممة لتقارير البيانات المالية السنوية.	2.19	.503	-6.755	.000
	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التقارير المالية	2.3095	.47881	-11.446	.000

من خلال الجدول رقم (14) يلاحظ أن: الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات العينة تقل عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية السابعة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14)، ويلاحظ أن: قيمة إحصائي الاختبار (-11.446) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5 / 17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7 / 27 م

(2.3095) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التقارير المالية. 9-مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات الإدارية: ولاختبار معنوية درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15).

جدول رقم (15) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات الإدارية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	تفصح المصارف التجارية عن هيكلية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وهيكلية الإدارة العليا (الحجم، آلية الترشيح، المسؤوليات، الخبرة، المؤهلات)	2.19	.503	-6.755	.000
2	تفصح المصارف التجارية الخاصة الليبية عن هيكلية المساهمين في المصرف (كبار المساهمين وكيفية تمثيلهم في مجلس الإدارة).	2.19	.503	-6.755	.000
3	تفصح المصارف عن سياسات إدارة المخاطر المتبعة وبنية المخاطر التي تحيط بعمل المصرف ومدى فاعلية الإجراءات المتبعة للحد من هذه المخاطر.	3.62	.728	-5.166	.000

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات الإدارية	2.6667	.37388	-7.077	.000

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن: الدلالة المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يزيد عن متوسط المقياس (3) للعبرة 3، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبرة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبرة يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجة الموافقة على هذه العبرة.

- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات 1، 2، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثامنة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، و يلاحظ أن: قيمة إحصائي الاختبار (-7.077) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.6667) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات الإدارية.

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

خامسا: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

ولاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (مدى المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية، مدى المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن هيكل المساهمات، مدى المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا، مدى المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة، مدى المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة، مدى المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن الموارد البشرية، مدى المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التقارير المالية ومدى المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات الإدارية)، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16).

الجدول رقم (16) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي	2.6273	.19564	15.12 2	.000

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (15.122 -) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.6273) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. نتائج الدراسة:

- من خلال فرضيات الدراسة والدراسة الميدانية تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:
- 1- وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.
 - 2- يوجد انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية حيث لا تلتزم بالإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية ولا عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية ولا عن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية والمفروضة بحسب معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.
 - 3- يوجد انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن هيكل المساهمات حيث انها لا تفصح عن هيكل المساهمات الرئيسية في المصرف ولا عن وجود مساهمات رئيسية من أشخاص اعتباريين ولا عن هيكل الملكية في هذه الشركات والمؤسسات.
 - 4- يوجد انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا حيث انها لا تفصح عن آلية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولا عن المعلومات الشخصية والسيرة الذاتية لأعضاء ومديري الإدارة والإدارة العليا ولا عن نظام المزايا والمكافآت لأعضاء و مديري مجلس الإدارة وكيفية الربط بين هذه المكافآت وأداء المصرف ولا عن المخصصات والمنافع الأخرى لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
 - 5- يوجد انخفاض في مستوى قيام المصارف الخاصة الليبية بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة حيث انها لا تفصح عن سياسات الحوكمة المتبعة لدى المصرف ولا عن

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

إجراءات الحوكمة متضمناً كيفية تكوين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه واللوائح المتعلقة بعمل المجلس.

6- وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة حيث أنها لا تفصح عن السياسات المعتمدة في حالة التضارب في المصالح مع الأطراف ذات العلاقة، و لا تفصح عن جميع عمليات المصرف مع الأطراف ذات العلاقة.

7- وجود ارتفاع في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية عن الموارد البشرية حيث أنها تفصح عن آلية تعيين الموظفين وعن برامج تطوير وتدريب الموظفين، كما تفصح عن أي معلومات او السياسات المتعلقة بالموارد البشرية مثل: معدل دوران العاملين، والمنافع المقدمة لهم.

8- وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن التقارير المالية حيث أنها لا تفصح عن تقارير المالية السنوية للمصرف، و لا تفصح عن الإيضاحات والمعلومات المتممة لتقارير البيانات المالية السنوية.

9- وجود انخفاض في مستوى قيام المصارف التجارية الخاصة الليبية بالإفصاح عن المعلومات الإدارية حيث أنها لا تفصح عن هيكلية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وهيكلية الإدارة العليا (الحجم، آلية الترشيح، المسؤوليات، الخبرة، المؤهلات)، كما لا تفصح عن هيكلية المساهمين في المصرف (كبار المساهمين وكيفية تمثيلهم في مجلس الإدارة).

التوصيات:

توصي الدراسة إدارات فروع المصارف التجارية الخاصة الليبية بما يلي:-

1- العمل على إلزام المصارف التجارية بمتطلبات الإفصاح وفق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ومتابعتها.

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

- 2- الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية من خلال الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية والافصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية والافصاح عن الإفصاحات المتممة للبيانات المالية والمفروضة بحسب معايير المحاسبة والمراجعة الدولية
- 3- الاهتمام بمستوى متطلبات الإفصاح عن هيكل المساهمات من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن هيكل المساهمات الرئيسية في المصرف والالتزام بمتطلبات الإفصاح في حال وجود مساهمات رئيسية من أشخاص اعتباريين والالتزام بمتطلبات الإفصاح عن هيكل الملكية في هذه الشركات والمؤسسات.
- 4- الاهتمام بمستوى متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا وذلك من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن نظام المزايا والمكافآت لرئيس مجلس الإدارة وكيفية الربط بين هذه المكافآت وأداء المصرف و الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن نظام المزايا والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وكيفية الربط بين هذه المكافآت وأداء المصرف.
- 5- الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المخصصات والمنافع الأخرى لرئيس مجلس الإدارة و الالتزام بالإفصاح عن المخصصات والمنافع الأخرى لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة و الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المخصصات والمنافع الأخرى للمدير العام.
- 6- العمل على عقد ندوات علمية ودورات تدريبية للعاملين في المصارف التجارية الخاصة الليبية في مجال الحوكمة، ونشر ثقافة الالتزام بقواعدها.
- 7- الاهتمام بمستوى متطلبات الإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة من خلال الإفصاح عن جميع عمليات المصرف مع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاح عن شروط ومواصفات وقيمة جميع هذه العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.
- 8- الاهتمام بمستوى متطلبات الإفصاح عن الموارد البشرية من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن آلية تعيين الموظفين و الإفصاح عن أي معلومات أخرى متعلقة بالموارد البشرية مثل: معدل دوران العاملين، والمنافع المقدمة لهم.

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

9-الاهتمام بمستوى متطلبات الإفصاح عن المعلومات الإدارية من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن سياسات المصرف المتعلقة بمنح التبرعات والمساهمة في الأنشطة الخيرية والإفصاح عن بنية المساهمين في المصرف (كبار المساهمين وكيفية تمثيلهم في مجلس الإدارة).

المراجع:

- الجبلي، وليد سمير (2018)، أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين، معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، بحث منشور، مجلة الفكر المحاسبي، مصر.
- الحמיד، عبدالرحمن بن إبراهيم (2009)، نظرية المحاسبة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية.
- السبيعي، محمد جاسم (2022)، أثر الإفصاح المحاسبي عن التحول الرقمي على جودة محفظة الأوراق المالية لصناديق الاستثمار الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، العدد الثاني، جامعة مدينة السادات، مصر.
- الصباح، محمد الجراح (2022)، الإمتثال لإتفاقيات بازل في المصارف العربية يُخفّف من المخاطر ويدعم النمو ويحدّ من الفقر ويُحقّق الإستقرار المالي عالمياً، بحث منشور، اتحاد المصارف العربية.
- العنزي، أحمد عيد (2022)، أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في ظل عصر الرقمنة وبازل على تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية الكويتية، بحث منشور، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، الكويت.
- خليفة، علاء كامل (2018)، اثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد العاشر، مصر.

تم استلام الورقة بتاريخ: 2023/5/17 م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 2023/7/27 م

دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (2010)، والمُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20).

زيود، لطيف، عيسى، ريم علي (2011)، الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية، بحث منشور، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا.

سفير، زغدار أحمد (2010)، خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الباحث، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

عبد اللطيف، شادو (2014)، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

لايقة، رولا كاسر (2007)، القياس المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا.

ناجي، لحياي وليد (1996)، المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، الاردن.

يوسف، كمال أحمد (2022)، روضة إبراهيم محمد عيسى، أثر الإفصاح عن الأدوات المالية على دقة وموثوقية التقارير المالية بالمصارف السودانية، بحث منشور، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، السودان.